

Distr.: General
6 August 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ١١٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: تنفيذ الصكوك

المتعلقة بحقوق الإنسان

حالة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تقرير الأمين العام

موجز

اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٤٥/١٥٨، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام إليها، ودعت الدول الأعضاء إلى النظر في التوقيع على تلك الاتفاقية والتصديق عليها أو الانضمام إليها على سبيل الأولوية.

وقد قدم هذا التقرير عن حالة الاتفاقية عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٠١ المؤرخ

١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.



١ - دعت الجمعية العامة في قرارها ٢٠١/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (قرار الجمعية العامة ١٥٨/٤٥، المرفق) أن تنظر على وجه السرعة في التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها أو الانضمام إليها كمسألة ذات أولوية، وطلبت إلى الأمين العام أن يتخذ جميع الترتيبات اللازمة لكي يتم بسرعة تشكيل اللجنة المعنية بحقوق جميع المهاجرين وأفراد أسرهم المشار إليها في المادة ٧٢ من الاتفاقية، حالما تدخل الاتفاقية حيز النفاذ، وأهابت بجميع الدول الأطراف أن تقدم تقاريرها الدورية الأولى في الوقت المحدد؛ وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يقدم جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية للترويج للاتفاقية من خلال الحملة الإعلامية العالمية عن حقوق الإنسان وبرنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان؛ ورحبت بتزايد أنشطة الحملة العالمية لإدخال الاتفاقية حيز النفاذ، ودعت جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى مواصلة تكثيف جهودها بغرض نشر المعلومات المتعلقة بالاتفاقية وتعزيز فهم أهميتها؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مستكملا عن حالة الاتفاقية إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

٢ - علاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢١٨/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، إلى جميع الدول الأعضاء أن تقوم، وفقا للنظام الدستوري لكل منها، بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين بصورة فعالة، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية التي هي طرف فيها، والتي يمكن أن تشمل الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٣ - وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بعد إيداع صك التصديق في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣.

٤ - وحتى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بلغ عدد الدول التي صدقت على الاتفاقية ٢٢ دولة هي: أذربيجان، إكوادور، أوروغواي، أوغندا، بليز، البوسنة والهرسك، بوليفيا، الرأس الأخضر، سري لانكا، السلفادور، السنغال، سيشيل، طاجيكستان، غانا، غواتيمالا، غينيا، الفلبين، كولومبيا، مالي، مصر، المغرب، المكسيك. فضلا عن ذلك وقعت على الاتفاقية ١١ دولة هي: باراغواي، بنغلاديش، بوركينا فاسو، تركيا، توغو، جزر القمر، سان تومي وبرينسيبي، سيراليون، شيلي، غواتيمالا، غينيا - بيساو. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن الدول الموقعة، أو المصدقة على الاتفاقية أو المنضمة إليها يمكن زيارة موقع مكتب الشؤون القانونية للأمانة العامة (untreaty.un.org).

٥ - ويعتبر الترويج للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها هذه الاتفاقية، إحدى الأولويات المستمرة لدى الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وبيّن الأمين العام، في تقريره المقدم إلى جمعية الأمم المتحدة للألفية (A/54/2000) أن اتساع نطاق سيادة القانون هو الأساس لقدر كبير من التقدم الاجتماعي الذي أحرز في الألفية السابقة إلا أنه ظل مشروعاً غير مكتمل، وبخاصة على المستوى الدولي وأن توقيع جميع البلدان على المعاهدات والاتفاقيات الدولية من شأنه أن يعزز دعم سيادة القانون. وفي هذا المجال، دعا الأمين العام في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اليوم الدولي للمهاجرين، جميع الدول الأعضاء التي لم تُصدق على الاتفاقية بعد أو تنضم إليها، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، كوسيلة لكفالة حماية حقوق الإنسان للمهاجرين على نحو تام وفعال.

٦ - وجرى أيضاً التأكيد على أهمية التصديق على الاتفاقية على الصعيد الإقليمي. فقد حثت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في قرارها AG/RES.1898 (XXXI-0/02) المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ المعنون "حقوق الإنسان لجميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم" الدول الأعضاء في المنظمة على النظر في التوقيع على جميع صكوك حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية، فضلاً عن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، أو التصديق عليها، أو الانضمام إليها.

٧ - علاوة على ذلك، واصلت اللجنة التوجيهية الدولية للحملة العالمية للتصديق على اتفاقية حقوق المهاجرين التي أنشئت في آذار/مارس ١٩٩٨ لغرض إعداد حملة عالمية للترويج للتصديق على الاتفاقية وإدخالها حيز النفاذ وللوصول بها إلى الجمهور للاضطلاع بأنشطتها، بما في ذلك من خلال اللجان الوطنية النظرية. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مشاركتها في المبادرة ودعمها. وأثناء انعقاد الدورة الرابعة والثمانين لمجلس المنظمة الدولية للهجرة، نظمت اللجنة التوجيهية في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، جلسة إحاطة هدفت إلى الترويج للتصديق على الاتفاقية. وخلال انعقاد الدورة التاسعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان نظمت اللجنة التوجيهية لحقوق الإنسان والمكتب في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، مناقشة عامة هدفت أيضاً إلى الترويج للتصديق على الاتفاقية.

٨ - وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، نظمت اللجنة التوجيهية فريقاً للاحتفال بدخول الاتفاقية حيز النفاذ. وكان من بين المتحدثين المفوض السامي لحقوق الإنسان بالوكالة، والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين وممثلين من منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، واليونسكو. وذكر المفوض السامي بالوكالة، في بيانه الاستهلالي أن الترويج للاتفاقية يجب أن يعتبر جهداً إضافياً للتأكيد على سيادة القانون، وخاصة بالنسبة لمجموعات

من قبيل المهاجرين، الذين يتعرضون في معظم الأحيان إلى إساءة حقوقهم وحرمانهم منها، وأكد على ضرورة تعزيز سيادة القانون والديمقراطية في ظل وضع العولمة الحالي. وفي المناسبة ذاتها، صدر عن الرؤساء التنفيذيين لمنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونسكو، بيان مشترك، رحب بدخول الاتفاقية حيز النفاذ، وأعرب عن التزام المكاتب للعمل على زيادة التعاون والمشاركة في الأنشطة المتعلقة بالهجرة وحقوق الإنسان. وأعدت نشرات وملصقات عن الاتفاقية وقامت المفوضية بتوزيعها لهذه المناسبة.

٩ - وواصلت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين في إطار الولاية الموكولة لها من لجنة حقوق الإنسان الترويج للانضمام إلى الاتفاقية. وفي عام ٢٠٠٢، شاركت المقررة الخاصة في عدة مؤتمرات وحلقات دراسية ومناسبات أخرى، وألقت كلمات وأعطت محاضرات أكدت فيها من جديد على أهمية التصديق على الاتفاقية لتوفير الحماية الكاملة والفعالة لحقوق الإنسان للمهاجرين.

١٠ - وأخيراً، واصلت الأمانة العامة بذل الجهود من خلال برنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان، لإقامة حوار مع الدول التي لم تنضم إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية. واستمرت حلقات العمل عن التصديق وتقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب صكوك حقوق الإنسان التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تشدد على أهمية تصديق الاتفاقية.